

بأغلبية 3 أصوات وعدم موافقة 2 وامتناع واحد.. والكندري: القرار غير ملزم الدلال: «التشريعية» تقرر عدم صحة انتخاب نائب الرئيس

التصويت ان القرار الفصل للمحكمة الدستورية. ونوه إلى أن عددا كبيرا من الخبراء الدستوريين مؤيد لصحة إجراءات انتخاب نائب الرئيس ومنهم ما لا يقل عن 4 من الخبراء الدستوريين والمجلس ود.محمد القبلي ود.عادل الطبطبائي والنائب السابق مشاري العنجري، في حين رأى د. محمد المقاطع ود. خالد الكفيفة والنائب السابق ناصر الدولية ويوسف الحريش عدم صحة الإجراءات. وأكد أن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رغبة منه وكذلك يطلب من نائب الرئيس للإدلاء برأيه، وقد أبدى رأيه القانوني والعملية والسوابق البرلمانية. ومن حق رئيس المجلس أن يبين للجنة الأسس التي بنى عليها قراره استنادا إلى المادة 37 من اللائحة، مؤكدا في الوقت نفسه أن من حق أي عضو أن يبدي رأيه وفقا لإجراءات اللائحة. ورأى الدلال أن نتيجة التصويت في اللجنة تعكس شدة الخلاف الدستوري والنائب عيسى الكندري ان قرار اللجنة التشريعية البرلمانية بشأن عدم صحة انتخاب نائب رئيس مجلس الأمة غير ملزم وفقا لقرار المجلس بإحالة الأمر للمحكمة الدستورية. وقال الكندري في تصريح صحفي: ان قرار التصويت كان

التقرير سيحال الى المجلس متضمنا رأي اللجنة (وعلى الأغلب سيحال الأمر في النهاية الى المحكمة الدستورية). وأوضح أن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم حضر بناء على طلب اللجنة اجتماعها أمس «امس الأول» نظرا لكونه طرفا في الموضوع وأبدى رأيه والأسس التي اتخذ قراره بناء عليها. كما استمعت اللجنة إلى آراء نائب رئيس المجلس عيسى الكندري ومناقشة على المنصب الثالث د. جمعان الحريش، بالإضافة إلى النائب السابق مشاري العنجري لأنه من الذين ساهموا في صياغة تعديل المادة 37 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، والنائب السابق ناصر الدولية، وعدد من الخبراء الدستوريين من داخل المجلس وخارجه. وذكر أنه تم الاطلاع على مضايقات النقاش في جلسات مجلس 2007 وتقرير اللجنة التشريعية فيما يتعلق بتعديل اللائحة والكثير من الوثائق والبيانات والسوابق في هذا الخصوص، موضحا ان النواب الذين رأوا خطأ إجراءات انتخاب نائب الرئيس بنوا آراءهم على أساس تفسير المحكمة الدستورية فيما يتعلق بالأوراق والحضور والغياب والامتناع والذي يسمى على المادة 37 من اللائحة، في حين ان عضوين يريان صحة الإجراءات وان التعديل على المادة 37 جاء ليصحح وضعها سابقا ومتطابقا مع تفسير المحكمة الدستورية، بينما رأى العضو الممتنع عن



محمد الدلال

اللجنة أقرت عددا

من الاقتراحات

بقوانين في شأن

الجنسية والبصمة

الوراثية وحرمان

المسيء وأحالتها

إلى اللجنة

المختصة



العدسائي: سأستجوب وزير الإسكان الأسبوع المقبل

اعداد المستندات ومواصفات العمل المطلوب من المتعهدين او الرقابة او الإشراف على تنفيذ الأعمال المطلوبة منهم بشكل عبر صحيح، ليست هذه مسؤوليتك يا وزير الإسكان، وقبلت المؤسسة بمخططات غير آمنة انشائها من إحدى الشركات الاستشارية واستخدامها في مشاريع عدة، وكذلك تدني مستوى بعض مخرجات المكاتب الاستشارية الا ان المؤسسة ما زالت تسند اليهم أعمال جديدة، موضحا ان ذلك فيه مخالفة وهدر للأموال العامة وايضا هناك الكثير من المخالفات سوف يبينها ويضعها في صحيفة الاستجواب.

وصباح الاحمد السكنية التي نراها تتهاك وآيلة للسقوط بالرغم من تحذيري للوزير في الخطاب الاميري. وأكد العدسائي ان الوزير لم يحرك ساكنا ولم يتخذ اي اجراء الا حينما انهار احد بيوت مدينة صياح الاحمد حول انت يا وزير الإسكان قبل ان تقع الكارثة وكيف مؤسسة الرعاية السكنية ان تتسلم البيوت وتسلمها متهاكّة للناس؛ أين دورك في السابق؟ وقال العدسائي اما فيما يخص الملاحظة الأخرى وهي سوء إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية من ناحية

انه على الوزير معالجة هذا المخالفات والا يتماذى، لان الـ 4 مليارات صرفت منها 16/ اي أكثر من نصف مليون دينار، وايضا عدم تزامن طرح سائفة الخدمات الاستشارية الخاصة بإدارة مشروع برنامج تطوير مشروع جنوب المطلاع مع العقد الاستشاري رقم 2014/321-2015 الاستشاري وذلك لانتهاء فترة تطبيقها وموضحا ان المخالفات الأخرى أهمها سوء تنفيذ بعض المرافق العمومية ما أدى الى انهيارات في مباني المشاريع الإنشائية الجديدة وهي ما زالت قيد الإنشاء مثل بيوت غرب الصليبخات وجابر الاحمد



رياض العدسائي

أعلن النائب رياض العدسائي عزمه تقديم استجواب لوزير الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل الأسبوع المقبل عن المخالفات التي قام بها، مبينا انه لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية 45 مشروعا تقدر تكلفتها بـ 4 مليارات دينار ولم يصرف منها الا 16٪، وهي كالتالي 11 مشروعا نسبة الإنجاز فيها متدنية ولم تتجاوز الـ 50٪، و 14 مشروعا لا إنجازات تذكر فيها اطلاقا بالرغم من وجود اعتمادات مالية لها، وأضاف العدسائي

الرومي: لماذا لا يتم تحصيل الكهرباء بنظام الكروت؟

إفادتي عما إذا كان لدى الوزارة نية جادة في دراسة إمكان العدول عن نظام التحصيل الكروت الذي يقوم على دفع مبلغ مقدم تحت حساب الاستهلاك يشترى به الكروت الذي يتم بموجبه توصيل التيار الكهربائي والمياه ويتقطع بانتهاك صلاحية الكروت، وذلك ضمانا لاستيحاء الدولة حقوقها كاملة من دون تراخ ورفعها للإرهاق عن المواطنين.

أعلن النائب عبدالله الرومي انه قد تقدم بسؤال برلماني إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق، وفيما يلي نص السؤال: يقوم نظام تحصيل قيمة فواتير استهلاك الكهرباء والماء من المواطنين على أساس القراءة السنوية التي تثير مشكلة في استيحاء الدولة للمبالغ المستحقة لها بموجب هذه الفواتير وتسبب إرهاقا للمواطنين بمطالبتهم بمبالغ طائلة متراكمة، لذا أرجو



عبدالله الرومي

حماد: نشكر رئيس الوزراء على ضم القطعتين 3 و4 في خيطان إلى «الرعاية السكنية»

هاثين القطعتين 1200 قسمية بمساحات 400 متر لكل قسمية، والتي سيتم توزيعها بالكامل على المواطنين حسب الأولوية. وزاد حماد: كما نطالب سمو رئيس الوزراء بعد ان أظهر تعاونه الفعال مع مجلس الأمة في حل المشكلة الاسكانية، بالعمل على سرعة تسليم موقع مشروع جنوب غرب عبدالله المبارك والذي يسع لبناء نحو 3600 قسمة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، بعد ان اصبح جاهزا للتسليم، وذلك ليتم توزيعها على المواطنين المستحقين للرعاية السكنية في اقرب وقت ممكن.

استجابته لمطالبتنا بضم القطعتين 3 و4 بمنطقة خيطان (مشروع منطقة خيطان الجنوبية) الى المؤسسة العامة للرعاية السكنية وذلك لتوزيعها على المواطنين حسب الاولوية الاسكانية. وأضاف حماد في تصريح صحفي له: اننا نهنئ إخواننا المواطنين المستحقين للتوزيع حسب الاولوية الاسكانية على هذا القرار، مؤكدا أن هذا القرار سيساهم بشكل كبير في تقليل طلبات الرعاية السكنية بما يعادل 1200 طلب اسكانية، وذلك بعد ان انتهت وزارة البلدية والفعل من تجهيز المخططات التنظيمية الخاصة بتقسيم

أثنى النائب سعدون حماد على قرار سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك



سعدون حماد

لا يجوز أن يبقى المقبوض عليه محجوزا لمدة تزيد على 24 ساعة الشطي يقترح تعديل قانون الحبس الاحتياطي

التحقيق استمرار حبس المتهم زيادة على المدة المنصوص عليها في المادة السابقة، لم يجز مد حبسه الا بامر من المحكمة المختصة بنظر الموضوع بناء على طلب المحقق، وبعد سماع هذا القرار سيساهم بشكل كبير في تقليل طلبات الرعاية السكنية، بما يعادل 1200 طلب اسكانية، وذلك بعد ان انتهت وزارة البلدية والفعل من تجهيز المخططات التنظيمية الخاصة بتقسيم

قدم النائب خالد الشطي اقتراحا لتعديل قانون الحبس الاحتياطي جاء فيه: «مادة أولي: تستبدل بنصوص المواد 60، 60، 69 و70، من القانون رقم 17 لسنة 1960 المشار اليه النصوص التالية: «المادة (60) فقرة ثانية: ولا يجوز باي حال ان يبقى المقبوض عليه محجوزا لمدة تزيد على 24 ساعة بدون أمر كتابي من المحقق بحبسه احتياطيا.»

التحقيق تستوجب حبس المتهم احتياطيا لمنعه من الهرب، أو من التأثير في سير التحقيق، جاز للمحقق حبسه احتياطيا لمدة لا تزيد على عشرة أيام من تاريخ القبض عليه. ويجوز للمحبوس احتياطيا التظلم من قرار حبسه أمام رئيس المحكمة المختصة بتجديد الحبس، وعلى رئيس المحكمة الفصل في التظلم خلال مدة لا تتجاوز 48 ساعة من تاريخ تقديمه، وفي حالة رفض التظلم يجب أن يكون القرار مسيما. «المادة 70: إذا اقتضى

الحمود: بتعاون الجميع نستطيع رفع الإيقاف عن النشاط الرياضي الفضل: محاذير قانونية تمنع عودة الاتحادات المنحلة

بعضنا برفع الإيقاف أو أن نعزي بعضنا بعدم رفعه وفي الحالتين نواصل عملنا لإنجاز تشريع متكامل. وقال الفضل: نحن مجلس أمة ونمثل شعب باكمله وليسنا محسوبين على طرف وهناك احتمال ان تكون الاتحادات الدولية قد ضللت ولذلك نتشدد معناه. وتابع أن النائب عبدالوهاب البطينين طرح رأيا في اللجنة بأن تشكل الجمعيات العمومية لجانا مؤقتة للاتحادات ونحن تبيننا هذا الرأي والحكومة اخذت به في كتابها.

محاذير قانونية تمنع عودة مجالس إدارات الاتحادات المنحلة وسحب القرارات يتم خلال ستهين يوما وقد انقضت والإلغاء لا يتم إلا بانقضاء الأسباب. وتابع الفضل: إن اللجنة وصل إليها اليوم الاثنين الكتاب الذي أرسلته هيئة الشباب والرياضة إلى رئيس اللجنة الأولمبية الدولية وأضاف كتاب الهيئة بأنه رصين ولم يسلم قرار الدولة لجهات خارجية معتبرا ذلك إشارة الى بؤار تعاون واضحة من الحكومة. وعلق على مقترح النائب الحميدي السبيعي بأن تفعيله صعب والمخرج السليم من خلال الجمعيات العمومية. وتابع: في النهاية نحن دولة ومؤسسانا تحترم ولا نقبل الأوامر ونعتقد أن كتاب الحكومة متعاون إلى أقصى درجة وفي اجتماع اللجنة الأسبوع المقبل إما أن نبارك

الانتهاء من التشريعات والاتفاق على قانون جديد منظور بيواك الميثاق الأولمبي والأنظمة الدولية، موضحا أن المبادرة التي تقدم بها السبيعي لم تكن لائحية وفق القنوات الصحيحة، وأن الحكومة أبلغت اللجنة بأن أي اقتراح يقدم هو محل اهتمام والهيئة العامة للرياضة مسؤوليتها دراسة مثل هذه الاقتراحات. وأضاف الحمود: هناك 3 نقاط للجنة الأولمبية الدولية تم الرد عليها بكل تعاون وبدورها يجب أن تقدر موقف مؤقت وترفع الإيقاف بشكل مؤقت لحين الانتهاء من التشريع. لافتا إلى ان الحكومة قدمت كل المعطيات التي لديها حرص منها على رفع الإيقاف الرياضي ومشاركة الشباب في البطولة تحت مظلة العلم الكويتي. وصرح مقرر لجنة الشباب والرياضة النائب أحمد الفضل عن اجتماع اللجنة بأن هناك



أحمد الفضل

خليل أبل: فرض

المنظمات الدولية

إرجاع الاتحادات

لرفع الإيقاف

مرفوض



العازمي: استقالة الحمود بعد قرار عدم المشاركة في آسيا

عن السيادة في هذه القضية حق يراد به باطل، متسائلا: هل مبادئ الاتحادات والدول التابعة للجنة الأولمبية الدولية متنازلة عن سيادتها، ام ان الأمر متعلق بلوائح موافيق الجميع ملزم بها؟ ودعا العازمي الوزير الحمود الى تقديم استقالته فور صدور قرار عدم مشاركة منتخبنا الكويتي في تصفيات كأس آسيا، مؤكدا ان الأزمة تقتضي وجود رجال لا يخشون في الله لومة لائم ويعملون فقط لمصلحة الكويت بعيدا عن الشخصية والتصفيات السياسية.

الشخصانية المحكمة في هذه الأزمة ونعمل جميعا لمصلحة شبابنا وبلدنا الكويت؟ ورأى العازمي أن وزير الدولة لشؤون الشباب عاجز عن حل هذه الأزمة، وإذا كانت هناك بوادر فستكون من خلال تعهدات مجلس الأمة غير أنه أكد عدم تفاؤله خاصة أن شروط اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الدولية صريحة لرفع الإيقاف. وأوضح العازمي ان القضية بالنسبة للوزير الشيخ سليمان الحمود شخصية أكثر من أن تكون قانونية، مؤكدا أن التحدث

الحكومة وكعادتها مستمرة في تقمص دور الضحية في محاولة منها لإيهام الشعب انها قدمننا كل ما لديها وعدلت القوانين إلا أن هناك أطرافا داخلية مستمرة في الضغط لعدم رفع الإيقاف عن الكويت. وأضاف العازمي متسائلا: لماذا التعتنت ونحن جميعا نعلم علم اليقين أنه لا بد من عودة الاتحادات المنحلة؟ ألا تقتضي المصلحة العامة الآن أن تعود هذه الاتحادات ونترك أمر استمرارها من عدمه أمام القضاء ليقول كلمة الفصل في ذلك؟ ألا تقتضي المصلحة العامة أن نتجرد من



حمدان العازمي

استغرب النائب حمدان العازمي النهج الحكومي في معالجة أزمة الإيقاف الرياضي، مؤكدا ان الحكومة هي آخر من يفكر في رفع الإيقاف، وان التصفيات السياسية والشخصانية اهم عندها من حل الأزمة. وقال العازمي في تصريح صحفي ان اللجنة الأولمبية الدولية أصبحت للجنة الدولية أمام مسؤوليتها واحترام رغبة الكويت حكومة وشعبا بالرفع المؤقت حتى

معرض
الفرص
العقارية

11-8 يناير
فندق ريجنسي البده

aroma
AROMA EXPO

مجموعة لوب العقارية
TOP REAL ESTATE
Marketing & Consultancy